النظام الجديد

في أوربا من الوجهة الاقتصادية

عند ما يتحدث أقطاب النازي عن النظام الجديد في أوربا بغية اقناع العالم بمحاسنه ، يشيرون الى « التعاون الحر بين الدول الأوربية في سبيل رخاء جميع الناس » . ولكنهم في الواقع يتأهبون لانشاء نظام ، تخضع فيه القارة الأوربية لألمانيا ، والقاعدة في خطتهم هي تنظيم أوربا على أساس لا يتيح لدولة ما من الدول المغلوبة رفع رأسها ثانية او الثورة عليهم . وقصدهم ان يبسطوا فوق هذه الدول ظلّ « الاكتفاء » بحيث تصبح أوربا مستغنية عن استيراد الخامات من سائر العالم ولاسيما من الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية ، وان ينقلوا ملايين من البشر لانشاء صناعات في مواقع لم تكن فيها صناعة ما قبلا ، وان يدسروا الى الأبد الحياة الصناعية في أماكن ما فتئت الصناعة مزدهرة فيها منذ قرون

وقد عكف خبراء النازي منذ نشبت الحرب ، على وضع الخطط المفصلة لهذا النظام . وقد تمّ وضعها الآن ، وجوانب منها طبقت فعلاً

قد يبدو لقراء الصحف ان طرد السكان الفرنسيين من الألزاس واللورين ، انما هو فصل آخر من فصول النزاع الألماني الفرنسي على هاتين الولايتين . ولكن الألمان جروا على مثل هذا في هولندا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا . فقد رحّلوا السكان من مقاطعات كثيرة وأحلوا الألمان محلهم . ويقدر عدد الذين رُحلوا بالقوة بنحو تسعة ملايين من السكان ولا يزال عشرة ملايين آخرين من السكان في انتظار مثل هذا المصير

وليس هذا العمل وليد الشعور الوطني المجتاح وحسب . لأن الغرض الرئيسي هو تحويل صناعات الحديد والكيمياء في أوربا الى صناعات ألمانية . ولا يخفى ان الصناعات الأوربية الكبيرة تكاد تكون محصورة في منطقتين ضيقتين ، احداهما على محاذاة الرين ، والثانية على محاذاة سلسلة الجبال التي تفصل ألمانيا عن بوهيميا . وقد كانت نصف مساحة هاتين المنطقتين قبل الحرب الخاطفة في أوربا داخل الحدود الالمانية . ولكن هتلر ينوي الآن أن يجعلهما منطقتين المانيتين من الناحيتين السياسية والعنصرية في آن

وتحويل هاتين المنطقتين الى منطقتين المانيتين قلباً وقالباً ، هو إحدى الوسائل التي يتوسل بها الألمان للحيلولة في المستقبل دون ثورة الأمم المغلوبة ، لأن قصد النازي ان ينزعوا سلاح هذه الأمم نزعاً دائماً . وليس هناك من هو أدرى من أقطاب النازي بأن الحروب

الحديثة ، تُشكِّل في المصانع وراء خطوط القتال ، ولذلك ان يسمح لاحد غير الالمان بالاشتغال بالصناعات الاساسية

ولذلك سنحتكر المانيا صناعة الطائرات والدبابات وغيرها من وسائل الحرب الميكانيكية . وقد وصل من الفصائل الالمانية التي احتلت فرنسا طوائف من المهندسين ، أكبوا من ساعتهم على وضع كشوف دقيقة بما تحتوي عليه مصانع الطائرات الفرنسية من آلات ، ثم نقلت توًّا الى المانيا . ومصانع ستروين في باريس ، تنقل الآن الى مترٍ في ولاية اللورين التي ضمتها المانيا اليها ضمًّا نهائيًّا . واذا كان من المتعذر على الالمان ان يحلوا محلَّ سكان منطقة ما ، فالخطة الموضوعة تقضي بتدمير مصانع تلك المنطقة . فالمصانع الكيميائية الفرنسية والهولندية ، مقضيٌّ عليها بالخراب والدمار ، اذا لم تكن هي ومصانع الصلب في منطقة واحدة . وعلى هذا النحو قرر مصير صناعة السيارات في بلجيكا ودور السفانة المشهورة من قديم الزمان في روتردام وانفرس وبرست وصناعة الادوات الكهربية في هولندا . وقد روت الجريدة السويسرية « دي نويه زوركر تسيتونج » — وهي من الصحف التي يعتمد عليها — ان معظم الآلات في مصانع فيليبس الهولندية المشهورة بصناعة طائفة من الادوات الكهربية ، قد نقل من هولندا الى المانيا

وستختص المانيا دون غيرها بحسب هذه الخطط ، في صنع الصلب والمحركات والسيارات وفي السيطرة على المصانع الكيميائية ومعامل البحث العلمي الصناعي . وفي ذلك تقول صحيفة « شفارتس كور » — وهي لسان حال الحرس الحديدي — « اننا لا نريد ان يبقى أو ما يتعلق بالصناعة التقنية والهندسة الميكانيكية ، والبحث الكيميائي ، خارج المانيا »

وتنوي المانيا ان تشد ازر احتكارها لهذه الصناعات بالسيطرة على نظام الاعتمادات المالية في اوربا . ومن بضعة اسابيع أوردت جريدة « نيويورك تيمس » بيانًا رسميًّا بأن الحكومة النازية انشأت شركة محتكرة لجميع اعمال « إعادة التأمين » reinsurance في قارة اوربا . ومع ان هذا النبأ نشر في مكان لا يستوقف الانظار من صفحة ثانوية في الجريدة المذكورة ، الا ان الخبر نفسه يوازي على الاقل خبر غزو المانيا لبلد اوربي آخر . لان انشاء هذا الاحتكار مكن المانيا من الاستيلاء دفعة واحدة على مقدار يتفاوت بين ربع الاموال الاوربية الموفرة وثلثها ، لتستعمل المال في سبيل تحقيق اغراضها السياسية . وهذا الحل يمكن للسيطرة الالمانية على الدولة المغلوبة ، اذ يتعذر على هذه الدول ان ترفع النير الالماني عنها بغير أن تؤذي الوفاً من الناس الذين ثمروا مبالغ يسيرة مما وفروه وكذلك تحوَّل منشأة قديمة مفيدة اداة لتثبيت الاستعباد النازي

ومع هذا لا يعتبر النازي ما تقدم وسائل كافية لتحقيق اغراضهم . انهم لا يعتقدون ان

اوربا تبقى خاضعة لهم ، ما دامت اوربا تعتمد في جانب من موارد طعامها وخامات صناعتها على الاستيراد. وتتركز مولد في قلب أوربا فهو في تفكيره بعيد عن الاهتمام بشؤون البحر. وهو يرى ان المانيا تستطيع ان تنافس الدول الاخرى في القوة البحرية كما فعل القيصر غليوم الثاني . ولذلك يجب ان تنظم القارة الاوربية على اساس يمكنها من إعالة نفسها بنفسها وتوفير حاجات الصناعة اللازمة لها في بلدان تستطيع المانيا ان تحميها بجيشها وسلاحها الجوي (وهذا يفسر اندفاعه نحو اوكرانيا) فانشاء اوربا الكتلة المستغنية عن العالم ، هو اكبر مطامح هتلر في اوربا . وهو يفوق اعظم ما طمح اليه نبوليون وطمع فيه

وفي وسع شرق اوربا ان ينتج كل ما تحتاج اليه المانيا تقريباً من الحنطة والنحاس وجانباً كبيراً من الزيت الذي تحتاج اليه المانيا وآلتها الحربية . ومنزلة المنتظرة في النظام النازي ان يغدو في المستقبل المنتج الاول للبضائع الصناعية الرخيصة التي تحتاج اليها جماهير الناس

ففي البلدان التي كانت تعرف باسم بولونيا وسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا ويوجسلافيا وبلغاريا يقطن نحو مائة مليون من الناس وخمسة وثمانون مليون من هؤلاء يشتغلون بالزراعة ولكن الأرض التي في متناولهم لا تكفيهم ، وتربة جانب غير يسير منها لا يصلح للانتاج الوافر . واذن فيجب ان يرحل نصف السكان او ان يفسح لهم مجال لتشغيلهم بالصناعة

ان الفلاح البلقاني ، معوّد العمل ساعات طويلة ، وقد ألف مستوى من العيش ، ليس أعلى كثيراً عن مستوى « الكولي » الصيني . وهي ذكية فهيم ولذلك تنوي المانيا ، على ماجاء في جريدة « امبرناسيونال تسيتونغ » — وهي لسان حال جوبلز — تحويل طوائف من هؤلاء الفلاحين الى انتاج منسوجات وأحذية وأدوات زجاجية وما اشبه لتباع الى السواد الاعظم من سكان أوربا البالغ عددهم ٣٥٠ مليوناً . ولهذا الغرض تنشأ مصانع عظيمة وتجهز بآلات ضخمة تصنع في ألمانيا . ولكن يتعين على العمال ان يعيشوا في حجر كبيرة مشتركة ، وان يعمل العامل منهم اثنتي عشرة ساعة في اليوم او اكثر ، ويحظر عليهم الامتناع عن العمل او تبديله وفقاً لرغبتهم

وقد أنبأ النازي رجال صناعة الخزف والزجاج في الدغارك ، انهُ عندما تضع الحرب أوزارها ، فستنقل مصانعهم الى تشيكوسلوفاكيا ، حيث تركّز صناعة الزجاج والخزف لكل أوربا . وقيل لصنّاع المنسوجات من الدغاركيين كذلك ان مصانعهم ستنقل الى بولونيا حيث تركّز صناعة المنسوجات لأوربا الشرقية كلها . وقد ورد في بيان المانى رسمي ان جانباً كبيراً من آلات صناعة المنسوجات في شمال فرنسا وجنوب بلجيكا نقل الى مصانع جديدة في سلوفاكيا وهنغاريا، وهذا يعني القضاء على صناعة ترتد في نشاطها وتقدمها الى القرن الثاني عشر

كانت هولندا وبلجيكا وفرنسا تتمتع قبل الحرب بموازنة لا بأس بها بين الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي. ولكن النازي يدرون القضاء على هذه الموازنة بالقضاء على الصناعات الكبيرة. وبينما يساق الفلاحون الى العمل الصناعي في البلقان يساق الصناع في غرب أوربا الى الارض وحرثها

واتباعث الأول على كل هذا هو سياسيٌّ في المقام الاول. وقد أفرغهُ ضابط الماني، في قوله: «بازالة الصناعات من فرنسا نقضي القضاء الأخير، على كل محاولة فرنسية غرضها الاعتداء علينا». ولكن خطة تحويل هولندا وبلجيكا وفرنسا الى بلدان زراعية، لها مزايا اقتصادية كذلك. فموطن الضعف الأول في الزراعة الاوربية هو قلة انتاج العلف للمواشي وبلدان غرب اوربا تصلح من ناحية الجغرافية والتربة لانتاج مقادير وافرة من مواد العلف. فعليها اذن ان تنتج اصنافاً خاصة من المحاصيل الزراعية كانت اوربا تشتري معظمها من الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية

ويزعم الالمان ان الحاجة تقتضي تحويل جميع سكان هولندا وبلجيكا وفرنسا — وعددهم ستون مليوناً — الى هذا الضرب من الزراعة فلا يفيض فيها عمال للاشتغال بالصناعة. ولا ريب في أن تطبيق هذه الخطة على غرب اوربا يفضي الى خفض مستوى المعيشة. ولكن هذا الاعتبار لا يعيق النازي عن تنفيذها. واذا حُسب حساب ما هو معروف فقط عن موارد منطقة البحر المتوسط كانت كافية لانتاج جميع المطعومات الهامة التي لا توجد في المنطقة الاوربية المعتدلة وليس في الوسع احلال الاعراض Substitutes محلها الآن

واذا نظرنا الى المسألة من الناحية الاقتصادية البحت وجب ان نسلّم بامكان انشاء قارة اوربية مكتفية. واذا طبقت أساليب الانتاج النطاق الواسع فقد لا يستغرق انشاؤها على هذا المقدار زمناً طويلاً، ولا سيما اذا لم يحسب حساب للضحايا البشرية التي تضحّى في سبيلها. وهتلر لم يقم يوماً ما وزناً للحياة البشرية

ولكن هل يقنع النازيون بحصر جهدهم في السيطرة على اوربا بما فيها جانبٌ من روسيا؟ او هل يوجهون سعيهم الى السيطرة العالمية؟

قد يقيم بعضهم الحجة على ان انشاء النظام المتقدم الذكر في قارة اوربا ينهي تخلي النازي عن الغزو العالمي. وفي الوسع كذلك اقامة الدليل على ان انشاء هذا النظام يمكنهم من اتخاذ قارة اوربا قاعدة للاعتداء على اي منطقة أخرى خارجها. ولكن الخطط التي وضعها النازي تجلو لنا أمراً لا ريب فيه وهو انهُ اذا أحرزوا الظفر فلا الولايات المتحدة ولا اميركا اللاتينية تستطيع أن تتجر بدولار واحد مع القارة الاوربية

كاتب الفصل الذي نقلناهُ في ما تقدم — عن ويدرز ديجست عن مجلة التايمس — عالم اقتصادي اميركي من أصل نمسوي وهو يدعى دروكر Drucker وقد شغل منصب محاضر في الموضوعات الاقتصادية في غير معهد واحد من معاهد الولايات المتحدة ، ولهُ مؤلف اقتصادي نفيس عنوانهُ The End of Economic Man ومقالات محكمة في مجلات اميركية محترمة كمجلة « هارپرز » وما كان على طرازها

ويسرنا ان نوجه انظار قراء المقتطف الذين يهتمون بالناحية الاقتصادية من الحرب الى كتاب « النظام الجديد في اوربا » الذي ألفهُ الباحث الاقتصادي والمالي البريطاني « پاول ايلتسج » ونقلهُ الى العربية الأستاذ أحمد عبد الخالق والأستاذ محمد بدران . وهو من خيرة الكتب التي فصّلت فيها قواعد «النظام الهتلري الجديد » في اوربا من النواحي الاقتصادية والمالية . والى القارىء فقرة واحدة من كتاب أيلتسج صفحة ٦٩ وهي تؤيد ما قاله دروكر ، والكتاب كله جدير بالدراسة : —

« وستنظم التجارة الخارجية أيضاً في ظل « النظام الجديد » لخدمة المصالح الالمانية وحدها فستقضي بالتأكيد على تجارة الصادرات للشعوب الخاضعة لسلطان ألمانيا اذا كانت هذه تنافس الصادرات الالمانية . ولقد ذهب الالمان الى أبعد من هذا فحظروا بعض الصناعات الفرنسية التي تنتج مواد الترف للتصدير ، مع أنها لا تنافس الصناعات الالمانية بحال من الاحوال . ولسنا نستطيع أن نفهم هذا الموقف الذي تقفه المانيا من صناعات البلاد المحتلة الخاصة بالمواد المصدرة على أنهُ من وسائل التنظيم الاقتصادي وحده مهما كان في هذا التنظيم من رعاية لمصالح المانيا دون غيرها . ذلك أن من مصلحة المانيا أن تظل تجارة الصادرات في البلاد الخاضعة لها قائمة تمدها بما هي في أشد الحاجة اليه من العملة الاجنبية لتشتري ما تحتاجهُ من الحاصلات من وراء البحار . ولكن مصلحة المانيا السياسية والحربية تقضي عليها أن تعطل صناعات البلاد المحتلة الى أقصى حد مستطاع ، وأن تحيل البلاد الخاضعة لسلطانها بلاداً زراعية خالصة . ويستدل من هذا على أن التنظيم الاقتصادي في ظل « نظام أوربا الجديد » لن يكون من ورائه الا الحاق الضرر بالبلاد الخاضعة لسلطان المانيا ، ولن يكون منشأ الضرر مقصوراً على أن المانيا ستراعي فيه مصالحها الاقتصادية وحدها ، بل سيكون من أسبابه أيضاً أن الاعتبارات السياسية والحربية ستسخر كلها لبقاء الشعوب التي تحت حكمها خاضعة لها خضوعاً أبدياً »